

□ الفصل الأول □

علم الاجتماع السياسي

المفهوم والمجال والتطور

أولاً: المفهوم:

نأمل فى هذا الفصل أن نعرض المحاولات المختلفة التى تناولت علم الاجتماع السياسى بالتعريف، هذه المحاولات التى لا تزال موضوع جدل كثير، فبعض العلماء يتعرض بالتعريف لموضوع هذا العلم من خلال محتوى الأبحاث التى تتعرض لدراسة هذا العلم. وفى المقابل نجد علماء السياسة يعدون علم الاجتماع السياسى ماهو إلا دراسة الآثار الاجتماعية على النسق السياسى التحتى، فى حين نجد علماء الاجتماع يضعون موضوعه بالاعتماد على التداخل القائم بين النظم السياسية والاجتماعية فى المجتمع.

فعلم الاجتماع السياسى كما عرفه «لويس كونسير»: هو ذلك الفرع من علم الاجتماع الذى يهتم بالأسباب والنتائج الاجتماعية لتوزيع القوة على نحو معين فى نطاق الجماعات أو فيما بينها، ويهتم بالصراعات الاجتماعية والسياسية التى تؤدى إلى التغير فى توزيع القوة⁽¹⁾ ونجد أن الدراسات التى تقع فى إطار هذا التعريف تتناول الأسباب الاجتماعية للاتفاق السياسى والحلاف، وكذلك العلاقات بين البناء الاجتماعى، والقوة السياسية وتحليل الصفوات. وتتناول كذلك دراسة الأسس الاجتماعية للجماعات السياسية المختلفة مثل: الأحزاب السياسية، وجماعات الضغط، وتلازم العلاقة بين التغيرات الاجتماعية للجماعات السياسية المختلفة، مثل: الأحزاب السياسية.

من هنا يمكننا القول: إن كل مجال سياسى هو مجال جمعى، والمجال السياسى ليس مجالاً ثابتاً بل هو مجال متحرك، مما فرض ضرورة وجود عملية التفاعل

(1) إسماعيل على سعد، قضايا علم الاجتماع السياسى، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1981، ص6.

المستمر في كل المجالات السياسية، حتى يتحقق التوازن بين مختلف القوى، وما يصاحبها من ظروف ومتغيرات.

لأجل ذلك كان لزاماً علينا، عند دراستنا لعلم الاجتماع السياسي، أن نتناول بالدراسة العلاقة المتبادلة بين الدولة والمجتمع، حتى نتمكن من وصف وتحديد النتائج المترتبة على هذه العلاقة على كل مستوياتها. أي أن ندرس في الإطار المنهجي لعلم الاجتماع السياسي، الظواهر السياسية داخل الدولة حسب وجهة النظر الاجتماعية، دراسة واقعية وعملية.

الطبيعة التفاعلية بين السياسة والمجتمع أكدتها كل التعريفات التي تعرضت لمفهوم علم الاجتماع السياسي، منها تعريف «رش» الذي يهتم بدراسة السلوك السياسي في سياقه المجتمعي. و«غاستون بوتول» يذهب إلى أن علم الاجتماع السياسي هو ذلك العلم الذي يهتم بتحليل طبيعة الأنظمة السياسية، والظواهر السياسية في علاقتها بالنظم والظواهر الاجتماعية. (1)

وفي الغالب يسعى علماء الاجتماع لدراسة الواقع والظروف الثقافية والاجتماعية والاقتصادية، وبالتالي فإن محور عمل علماء الاجتماع السياسي، يهدف إلى وصف نماذج وأشكال التماثل بين الجماعات السياسية في البناء الاجتماعي، علاوة على العلاقات بين الجماعات وتنظيمها. ويتناول علم الاجتماع السياسي أيضاً النظم السياسية الرسمية وغير الرسمية باعتبارها أجزاء من النسق الاجتماعي، وليست وحدات منفصلة ولكن في إطارها المجتمعي.

فعلم الاجتماع السياسي يدرس ظواهر المجتمع التي تتصل بالسلطة والقيادة والسيادة، ويحلل طبيعة الأنساق الاقتصادية والثقافية هذا من جهة، ومن جهة أخرى يتابع ردود أفعال التجارب السياسية بين سائر النظم الاجتماعية في البناء الاجتماعي. كما يركز علم الاجتماع السياسي على دراسة الصفوات ومظاهر الصراع بين جماعات المصلحة، والجماعات ذات النفوذ الرسمي المنظم، إلى جانب تركيزه على دراسة كيفية تشكيل وجهة النظر السياسية. ومعالجته لمشكلات التنمية والتخلف والتخطيط والتحديث، باعتبارها قضايا عصرية ملحة تواجه المجتمعات في العصر الحديث.

(1) غاستون بوتول، علم الاجتماع السياسي، ترجمة خليل الحر، المنشورات العربية ب. ر. ص 7-20.

فالظاهرة السياسية تعدّ على درجة عالية من التعقيد، لأننا لا نستطيع فصلها عن الوضع الاقتصادي والمتغيرات الاجتماعية، إلى جانب التشريع القانوني والديني.

وفى المجال السياسي، يعرف عالم السياسة علم الاجتماع السياسي بأنه: «ذلك الفرع من علم السياسة الذى يتناول بالدراسة العلاقات المشتركة بين النسق السياسى التحتى والأنساق التحتية الأخرى للمجتمع، ولكنه يتناولها بصفة خاصة من حيث تأثيرها فى النسق الاجتماعى ككل الذى هو بالطبيعة محور اهتمام علم الاجتماع»(1).

ومن هنا نجد أن اهتمامات عالم السياسة فى العموم تتناول الأسباب الاجتماعية للاختلاف بين المعتقدات السياسية، ومدى تأثير التغيرات الاجتماعية على النظم السياسية إلى جانب الأساس الاجتماعى للسلوك الانتخابى، زد على ذلك آثار التغير الاجتماعى الذى يطرأ على مشكلات الثقافة السياسية، والتكامل السياسى، وماهية الأسباب الاجتماعية للثورات والحروب، وغيرها من الأزمات السياسية..

فهدف عالم السياسة هو أن يقوم علم الاجتماع السياسى بتفسير الظواهر السياسية. فى المقابل نجد أن علماء الاجتماع يحاولون أن يتناولوا الظواهر الاجتماعية فى المجتمع على نطاق واسع، ومن ضمنها القوة السياسية، فقد عرف «برونجات» علم الاجتماع السياسى بأنه ذلك العلم الذى يعنى بدراسة العلاقة بين المجتمع والسياسة.

ويتناول المهتمون بمجال علم الاجتماع السياسى بالبحث والدراسة، تلك الارتباطات القائمة بين الأصول الاجتماعية للسياسة والعملية السياسية، إلى جانب تأثير السياسة على السياق المجتمعى والثقافة. (2) ومن هنا نجد أن علماء الاجتماع السياسى على نحو ما يرى «بدونجرت»، يتناولون بالدراسة الأصول الاجتماعية المختلفة للقوة وصنع القرار، والنماذج المختلفة، وكذلك عملية صنع القرار ومدى تأثير هذا النشاط على المجتمع.

فى نهاية القرن الثامن عشر شملت دراسات علم الاجتماع السياسى ميادين كثيرة، إلا أن دراسة القوة فى سياقها الاجتماعى مازالت تحظى بالاهتمام الأكبر،

(1) قبارى محمد إسماعيل، علم الاجتماع السياسى، الإسكندرية، المكتب الجامعى الحديث، 1992، ص 20.

(2) عاطف أحمد فؤاد، علم الاجتماع السياسى، دار المعرفة الجامعية، 1995 ص 24.

باعتبار أن المجتمع يتكون من تشابك للنظم الاجتماعية حيث إنها تتداخل وتشابك بعضها مع بعض... فالسياسة والقوة تعدان من المكونات المحركة لهذه العلاقات والتي بدورها تفصل بين الأهداف والتنافس في نسق القيم.

ويمثل موضوع القوة السياسية وكيفية امتلاكها والوصول إليها، أحد موضوعات البحث الرئيسية في علم الاجتماع السياسي، وبإمكاننا أن نتناول هذا الموضوع من وجهتي نظر، الأولى: تقول: إن علم الاجتماع السياسي هو علم القوة. ويؤكد «موريس ديفرجيه» أن علم الاجتماع السياسي كعلم للدولة، يعنى ربط هذا العلم بشكل الدولة الحديثة باعتبارها آخر شكل تاريخي للمجتمع السياسي، أى الدولة القومية. (1) من هنا نجد أن علم الاجتماع السياسي كعلم للدولة، يؤدي بالضرورة إلى الفصل بين تحليل المجتمع القومي وتحليل نماذج المجتمعات الأخرى، وقد أدى بنا هذا الاعتقاد إلى أن المجتمع القومي والدولة هما نوع آخر يختلف عن بقية التجمعات الإنسانية.

على أية حال تعرض علم السياسة، كما هو الحال في علم الاجتماع السياسي، لتأثير الدراسات القانونية، فمنذ القرن السادس عشر ظهرت الصلة بين الدولة والقانون، وذلك ناتج عن نظرية السيادة التي صاغها المفكر الفرنسي «بودان»، حيث تذهب هذه النظرية إلى القول: بأن الدولة بحاجة إلى سلطة، تكون لها القدرة على سن التشريعات والقوانين التي تنظم الحياة الاجتماعية والسياسية، لأجل ذلك تبنى «ديفرجيه» الأيديولوجية التي تقول: إن الدولة تصبح نوعاً من المجتمع الكامل الذي لا يتبع مجتمعاً آخر ويسود سائر المجتمعات الأخرى، فهي بهذا تصبح سيادة، وبالتالي فإن حكام الدول يتمتعون بصفات خاصة، لا يشاركون فيها رؤساء الفئات الأخرى، وهي صفة السيادة. (2)

وهنا نعتقد أنه إذا ما جعلنا علم الاجتماع السياسي علم الدولة، فإننا نؤكد بذلك عزلة هذا العلم بالنسبة لعلم الاجتماع العام، على أنه من الأفضل أن ننحو المنحى

(1) موريس ديفرجيه، سوسيولوجيا السياسة، ترجمة هشام دياب، منشورات وزارة الثقافة، دمشق، 1980، ص 21.

(2) موريس ديفرجيه، سوسيولوجيا السياسة، مرجع سبق ذكره، ص 21.

المضاد حتى نستطيع أن نوفر الحد الأدنى من تحرير البحث العلمى من المتراكمات العقائدية. من هنا كانت الحاجة ماسة إلى تبنى تعريف للدولة يكون متضمناً لمجموعة التطور الاجتماعى.

هكذا نجد علم الاجتماع السياسى، كعلم للقوة، له مفهومٌ سائدٌ لدى غالبية المفكرين السياسيين والاجتماعيين على حد سواء أى أنه علم الحكم والسلطة فى كل المجتمعات الإنسانية، إن لم يكن فى جميعها، بمعنى آخر ارتباطه بالفرقة بين الحكام والمحكومين.

فالقوة على أية حال تعنى قدرة جماعة أو شخص على فرض إرادتها على جماعة أو شخص، وإن كانت هذه الأخيرة تعارض ذلك التنفيذ، والقوة كما تشير الشواهد التاريخية تعطى لمن يمتلكونها مكاسب وامتيازات، هذه المكاسب والامتيازات، فى غالب الأحيان، تصبح موضوعاً للصراعات، سواء أكانت بين الجماعات أم الأفراد، ويتعدها الأمر لتصبح موضوع صراع بين الدول. فالقوة فى كل الأوقات تمارس لصالح جماعة معينة أو قبيلة أو طبقة، وقد تكون فى بعض الأحيان داخل القبيلة الواحدة، إلا أننا نجد أن الصراع الحقيقى يبقى دائماً بين من يمتلك القوة والآخرين الذين لا يمتلكون إلا الانصياع لها.

ويميل أنصار علم الاجتماع السياسى كعلم للقوة، إلى أن القوة فى نطاق الدولة لا تختلف من حيث طبيعتها، عما هى عليه فى المجتمعات، وتعدّ السلوكيات الصادرة عن أجهزة الدولة من أبرز أنواع القوة المجتمعة، فمجال التأثير والتقييد بالقرارات التى تتخذها الدولة تشمل كل أعضاء المجتمع.

ومن هنا يكون لعلم الاجتماع السياسى، من وجهة نظر موضوع القوة، شمول واسع واتساع كبير، بحيث أصبح يتناول موضوعات عدة، منها: الأحزاب السياسية، والتنشئة السياسية، والمؤتمرات واللجان الشعبية، إلى جانب المشاركة السياسية، وجماعات الضغط. وكل هذه الموضوعات تدور حول القوة، التى تعدّ ظاهرة عامة فى المجتمعات الإنسانية، ووجودها ظاهر فى الأنساق النظامية وغير النظامية داخل المجتمع. ونتج عن هذا اهتمام علم الاجتماع السياسى بالأسباب والنتائج الاجتماعية

لتوزيع القوة داخل المجتمعات، باعتبار أن القوة موجودة على مختلف المستويات في التجمعات البشرية، إذ أصبحت تمثل ظاهرة عامة، ومن ثم سيكون علم الاجتماع السياسي هو علم القوة.

عند تتبعنا للأصول الفكرية لعلم الاجتماع السياسي سواء أكان عند علماء السياسة أم علماء الاجتماع في الفكر المعاصر، نجد أنه ذلك الفرع من علم الاجتماع المتداخل مع علم السياسة الذي يهتم بالأسباب والنتائج لتوزيع القوة في إطار الجماعات، أو فيما بينها، كما أنه يهتم بالصراعات السياسية والاجتماعية التي قد تؤدي إلى التغيير في ميزان توزيع القوة. وهنا علينا أن نعي أن القوة لا تمارس في فراغ، ولكن ممارستها تتم في سياق اجتماعي محدد، ولها نتائج اجتماعية متنوعة، فعلم الاجتماع السياسي لا يهدف إلى التعرف على من يملكون القوة وكيفية ممارستها فقط، بل يتعداها للبحث عن المصالح التي تحققها هذه القوة، ومدى ارتباطها بالبناء الاجتماعي السائد في المجتمع. وهذا يقودنا بالتالي إلى الاهتمام بالطرق التي تكتسب القوة منها شرعيتها داخل المجتمع، وفي هذا يحاول علم الاجتماع السياسي أن يقوم بعملية ربط الملاحظات الواقعية التي يقوم بها بالإطار النظري العام الذي يستعمله لفهم بنية المجتمع.

ويرى «بوتومور» أن ظاهرة القوة هي الموضوع الرئيسي لعلم الاجتماع السياسي على مستوى مجتمع شامل، سواء أكان ذلك المجتمع قبيلة، أم دولة قومية، أم إمبراطورية، أم أي شكل آخر. والعلائق بين هذه المجتمعات والحركات والمنظمات والمؤسسات الاجتماعية المساهمة، مباشرة في تحديد هذه القدرة. ذلك أنه في هذا المضمار تظهر القدرة في شكلها الأكثر نقاوة وتمييزاً، ومن هذا الموقع فقط يمكن فهم مظاهرها في مضامير أخرى بشكل صحيح (1) لأجل ذلك نجد صعوبة جمة في القيام بأى تمييز له دلالاته بين علم الاجتماع السياسي والعلم السياسي، لأنه إن وجد هذا التمييز، فهو في الحقيقة لا يتعدى أن يكون تقسيماً مريحاً للعمل، أو ترجمة لاهتمامات تقليدية غير ذات معنى في الوقت الحاضر.

لقد تناول الاختلاف بين المجتمع المدني والدولة الفلاسفة والمفكرون بطرائق مختلفة، فعندما صاغ «كارل ماركس» نظريته الاجتماعية أشار إلى أن العلائق

(1) توم بوتومور: علم الاجتماع السياسي، ترجمة وميض شرارة، دار الطليعة، بيروت، 1986. ر. ص 7.

القانونية، وكذلك أشكال الدولة، لا يمكن فهمها بحد ذاتها، ولا تغيرها، مما يُسمى التقدم العام للذهن البشرى، بل إن جذورها تكمن فى الظروف المادية للحياة، التى يتناولها «هيجل» بالتلخيص تحت اسم (المجتمع المدنى)، وأنه ينبغى البحث عن التركيب البنىوى للمجتمع المدنى فى الاقتصاد السياسى .

إن ما يؤخذ على علم الاجتماع بصفة عامة، هو تجاهله لدراسة الدولة وتأكيده على دراسة المجتمع، الذى ربما يرجع إلى مبدأ التخصص وتقسيم العمل فى العلوم الاجتماعية كما أشرت سابقاً. فنجد أن «هيجل» يطرح العديد من القضايا فى المجتمع، مثل: مشكلة النمو والفقير والصراع، ويرى أنه ينبغى على الدولة حلها، والمجتمع المدنى عنده يتحقق فيه ارتباط أفرادها بواسطة حاجاتهم والنظام القانونى والتنظيم، وذلك لغرض تحقيق مصالحهم الخاصة والعامة.

وأكد «ماركس» أن من تناول الدولة من مفكرين، سواء أكانوا اقتصاديين أم اجتماعيين، قد تجاهلوا الطابع الطبقي للدولة، وأن الدولة تدعم وتقوى الصراع الطبقي عن طريق حماية ما تحقق من مصالح للطبقة المسيطرة، ضد مصالح ورغبات الطبقات الأخرى فى المجتمع. على أية حال، فإن «ماركس» لم يتناول عند دراسته للدولة المنظور السوسولوجى، ولكنه تناول، على وجه التحديد، ماترتب على الأنشطة المصاحبة للدولة، فاعتمد المادة كمحرك أساسى للتاريخ، فى حين الصحيح هو أن العوامل الاجتماعية هى المحرك الأساسى فى العصر الحديث.

لقد قام «توكفيل» الذى أسهم إسهاماً كبيراً فى تطوير علم الاجتماع السياسى، عند تناوله للعلاقة بين المجتمع المدنى والدولة، قام بطرح علمى يعدّ جديداً فى السياسة، علم يعنى بالدرجة الأولى بإيجاد صيغة تطويرية للديمقراطية. فتركيبة المجتمع الحديث، صيغة لها صفة الحداثة، وتختلف عن التقليدية، فذهب «توكفيل» فى مؤلفه (النظام القديم والثورة) إلى أن الثورة الفرنسية لم تسفر عن ظهور بناء اجتماعى مناقض لذلك الذى كان قائماً قبل نشوبها، عكس الثورة الليبية التى نجدها أوجدت نظاماً جديداً مختلفاً كل الاختلاف عن ذلك النظام الذى كان سائداً قبل الثورة.

وطالب «الكس دى توكفيل» أيضاً بضرورة أن يقام عالم سياسى جديد يختلف عن سابقه، حتى يستطيع أن يتناول الظواهر السياسية الجديدة التى ظهرت وبرزت على المستوى العالمى فى ذلك الوقت، أهم هذه الظواهر هى الديمقراطية، وظهور المجتمع الصناعى الجديد. وقد اهتم أيضاً بالكشف عن المعانى السياسية لكل من الثورة والديمقراطية إلى جانب الثورة الصناعية. وحتى إذا ما تجاوزنا الأساس الفكرى ومصدر الديمقراطية حسب وجهة نظر «توكفيل»، فنجدها أسهمت إسهاماً فعالاً فى تحقيق قدر معتبر من المساواة والعدالة الاجتماعية، واجتازت الأسس والمعايير التقليدية التى تبنى على الجنس والوراثة، وأعطت للمهن المختلفة حقها من التقدير والاحترام. على أية حال لا يعنى اهتمامه هذا أنه تجاهل الآثار الاجتماعية والسياسية للثورة الصناعية، فهدفه الرئيسى كان يركز على تمييز الدور الذى يقوم به النظام السياسى الديمقراطى فى بناء وصياغة الحياة الاجتماعية، إضافة إلى عدم تجاهله لأهمية العوامل الثقافية والتاريخية والجغرافية. هذه القضايا التى طرحها «توكفيل» فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر، كان لها أثرها الفعال على الفكر السياسى والاجتماعى، وعلى الأخص مسألة العلاقة بين السياسة والمجتمع.

يبدو ذلك واضحاً فى كتابات «ماكس فيبر» الذى نجده قد اهتم بقضية الإدارة فى المجتمع الرأسمالى على حساب اهتمامه بقضية نمط الإنتاج، مبرزاً الدور الذى يمكن أن تلعبه الدولة القومية بالتأثير المستقل لمختلف الاتجاهات السياسية.

وفند «موسكا» النظرية الماركسية التى تجعل القوى السياسية تابعة وخاضعة للنمط الإنتاجى فقط، فقال: فى كل المجتمعات، من المجتمعات التى لا تتطور إلا بشكل هزيل جداً، ولم تبلغ إلا البدايات الحضارية، نزولاً إلى المجتمعات الأكثر قوة وتقدماً، تظهر طبقتان من الناس: طبقة حاكمة، وطبقة محكومة. والطبقة الأولى: التى هى دائماً الأقل عدداً، تؤدى الوظائف السياسية كافة، وتحتكر السلطة، وتمتع بالزايا التى تجلبها السلطة، فى حين أن الطبقة الثانية: وهى الأكثر عدداً تخضع لتوجيه الأولى ولسيطرتها، بطريقة تكون أحياناً قانونية إلى هذا الحد أو ذاك، وأحياناً أخرى تعسفية وعنيفة إلى هذا الحد أو ذاك. (1)

(1) توم بوتومور، علم الاجتماع السياسى، مرجع سابق ذكره، ص 9.

ما تجدر ملاحظته هنا هو أن الحكم الذي تمارسه الصفوة السياسية، تلك الصفوة التي تمثل شرطاً ضرورياً ولازماً للحياة السياسية في أى مجتمع من المجتمعات، فلقد نظر «باريتو» إلى الصفوة السياسية وحقائق الحياة الاجتماعية معتمداً فى ذلك على الفروق النفسية والسمات السيكولوجية للأفراد. وفى المقابل نجد أن «موسكا» درس هذه الصفوات السياسية باعتماده على التغيرات التاريخية التي تطرأ على بناء الصفوات وكذلك علاقة الحاكم بالمحكوم.

هذان المنهجان فى التفكير يؤكدان إما على استقلال تام للسياسة، وإما على التبعية التامة للقوى الاجتماعية كتلك التي تظهر فى المجال الاقتصادى. وهذا ما يؤكد على أن علم الاجتماع السياسى، قد نشأ فى مناخ ملىء بالجدل الفكرى الذى دار طويلاً حول علاقة المجتمع بالدولة. أما «كارل بوير» فذهب إلى القول بأن الماركسية قد حكمت على الصعيد السياسى بعدم الأهمية، حينما سلمت بأن طبيعة النظام السياسى تحدّد فى ضوء عوامل سياسية.

فى مرحلة ماضية من علم الاجتماع السياسى وجد نوع من التعارض العام بين الذين يهتمون بعمل المؤسسة السياسية القائمة باعتبارها عنصراً واحداً فى نظام اجتماعى يصبو إلى إيجاد حالة من التوازن، وأولئك الذين يهتمون بالقوى التي تصبو إلى خلق اللااستقرار وإمكانيات التغير، أول هذه المفاهيم مرتبط ارتباطاً وثيقاً بالنظرية الوظيفية، التي طُورت وصورت كنظام سيبقى ويحافظ على وجوده من خلال العلاقات التكاملية للأنظمة الفرعية، والذي يقوم على نسق القيم المشتركة، بالإضافة إلى شكل النموذج العام الذى يشكل جانباً مهماً فى تناول قضيتى التنمية والتحديث، اللتين تنتقل بموجبهما المجتمعات من مجتمعات زراعية إلى مجتمعات صناعية، تدريجياً وفق سياق ظروف الحياة، ومراعاة لنسق القيم المشتركة.

فى النصف الثانى من القرن العشرين شهدت النزعة البنائية الوظيفية أفول نجمها فى دراسات علم الاجتماع السياسى، وخاصة منذ ظهور الأزمات السياسية والاقتصادية فى المجتمعات الصناعية الغربية التي لم تحقق البنائية الوظيفية نجاحاً كبيراً فى مواجهتها. (1)

(1) السيد الحسينى، نحو نظرية اجتماعية نقدية، مطابع سجل العرب، القاهرة، 1981. ر. ص 25.

وأوضح «هنتكتن» التمايز بين البلدان التي يسود حياتها الإجماع، والتواصل، والمشروعية والتنظيم والاستقرار، وتلك التي تفتقد إلى مثل هذه الصفات، ولكنها تحتوى على سمات مضادة، مثل: الصراع القومى والعرقى، ودكتاتورية الأحزاب. من هنا نجد أن الاستقرار الذى تمثله النظرية العالمية الثالثة، والمتمثل فى قيام سلطة الشعب، أى حكم الشعب نفسه بنفسه، يكون قيمة سياسية عليا تتجسد بأكمل أشكالها فى الحياة السياسية للمجتمعات التى تتبناها. . وإننى أعتقد جازماً بأن هذا النظام سيسود حتماً، وإننا نعتقد أن المسألة مسألة وقت فقط.

جل المعتقدات التقليدية لم تعد قادرة على الانتاج، منذ أن تصاعد السياسى فى المجتمعات الصناعية، وحلول ظروف الأزمة الاقتصادية والسياسية، التى لم تظهر حتى الآن أية بوادر على نهايتها، إضافة إلى انهيار الاتحاد السوفيتى وانهيار دول الكتلة الشرقية، حيث انتقلت إليها أمراض المجتمعات الغربية بكافة أشكالها. ونتيجة لذلك كان لابد من إيجاد نظام بديل، يستقى فلسفته من نظرية الجماهير، حيث يجعل نقطة انطلاقه وجود التوترات والتناقضات والصراعات فى جميع الأنظمة السياسية، ومن سمات هذه النظرية أنها شعبية.

ترتكز القوة فيها على الجماهير التى تلتزم بالقيم المشتركة الناتجة عن معاناتها فى إعادة تشكيل المجتمع، والنظام الحضارى الذى تشكله يكون ناتجاً عن ممارسة الجماهير لسلطتها.

على أية حال، وحسب وجهة نظرى، فإن فاعلية هذه النظرية فى ضمان استمرار النظام الاجتماعى الناتج عن قيامها بالطبيعة، قد يشمل نوعاً من السيطرة الاقتصادية والاجتماعية، إلى جانب إعادة إنتاج القيم الثقافية الخاصة بالنظرية الجماهيرية، نظراً لتفرداها فى المنهج والأسلوب، أحادية اليوم تزيدها عمقاً فى البناء الفكرى العالمى، وهو أحد الطرق الراسخة لتعميمها. وهذا ما يؤكد الاهتمام المتزايد فى الجامعات والمنتديات الثقافية العالمية، لتوضيح وشرح الأسس السياسية والاقتصادية والاجتماعية للنظرية العالمية الثالثة.

نعود هنا ونؤكد أن علم الاجتماع السياسى قد استغرق وقتاً طويلاً، قبل أن يستطيع تطوير قضاياه الأساسية وأساليبه المنهجية، إذ يعود السبب إلى عدة عوامل

أعتقد أننا تعرضنا لها. وإذا ما تجاوزنا الخلافات الفكرية داخل إطار علم الاجتماع السياسي، فإننا نستطيع أن نفرق بين اثنين من الاتجاهات النظرية التي تستوعب كل التحليلات التي قدمها علماء الاجتماع: -

الاتجاه الأول: وهو ما نسميه اتجاه البناء الطبقي، الذي يهتم بدراسة الظواهر السياسية في ضوء مقوماتها الطبقيّة. ذلك يعني أن علم الاجتماع السياسي يدرس الأساس الاجتماعي للقوة.

أما الاتجاه الثاني: فهو ما نسميه بالاتجاه النظامي، الذي يهتم بالتحليل التنظيمي للجماعات السياسية المختلفة. وهذا لا يعني بأي حال من الأحوال، أن هذين الاتجاهين لا يرتبطان بأية صلة بينهما، ولكن التمييز بينهما بالدرجة الأولى، إنما هو لتبسيط التناول العلمي للقضايا التي يطرحها علم الاجتماع السياسي.

إن التطورات الهائلة التي تشهدها المجتمعات المعاصرة قد فرضت نفسها وجعلت علماء الاجتماع السياسي مضطرين إلى إجراء التعديلات اللازمة على المفاهيم والتصورات التي يعتمدون عليها، فتعدد هذه النماذج لا يعطى أي مجال لتناول قضايا علم الاجتماع السياسي بطريقة غير قابلة للنقاش. لأن ماهية موضوعه، والمشكلات، والحلول التي تؤلف ميدان بحثه وتطوره من خلال التراكمات المعرفية والتقنية، أو من خلال القفزات العلمية، لا يمكن لها أن تبقى وتستمر ما لم تتم المواجهة بين هذه النماذج، وتناولها في سياقها التاريخي الذي لا يقتصر على تقدم العلم نفسه، بل يتعداه إلى التحولات المستمرة والدائمة في مجال التغيرات الاقتصادية والسياسية والثقافية والاجتماعية.

ثانياً: المجال والتطور:

كما لاحظنا سابقاً الاختلافات البارزة حول الاتفاق العام لتحديد مفهوم علم الاجتماع السياسي، نجد كذلك أن من الصعوبة تحديد مؤسس هذا العلم، فيرى بعضهم أن «أفلاطون» و«أرسطو» هما مؤسسا هذا العلم، وفي ذلك يعدّ «غاستون بوتول»، كلا من «أفلاطون» و«أرسطو» من الرواد الأوائل لهذا العلم، وإن كان

هناك اختلاف بينهما فى الاتجاه الفكرى والمفهوم العام لعلم الاجتماع السياسى، ففكرة «أفلاطون» معيارية، أما «أرسطو» ففكره مبنى على الملاحظات والمقارنة (1).

فى المقابل نجد أن هناك من يقول: إن نشأة هذا العلم تعود جذورها إلى الكتابات الفكرية لكل من «كارل ماركس» و«ماكس فيبر»، فألى «ماركس» يعود فضل اكتشاف الأساس الاقتصادى للقوة السياسية، وألى «ماكس فيبر» باعتباره المؤسس الحقيقى للاتجاه النظامى فى الدراسات السياسية.

هذا من ناحية ومن ناحية أخرى، نجد أن العلماء الذين تناولوا هذا العلم بالدراسة، قد اختلفوا بشأن تسمية هذا العلم الذى يهتم بالعلاقة بين الدولة والبناء الاجتماعى، فهل هو علم الاجتماع السياسى أو سوسولوجى السياسة؟ (2).

فى هذه المسألة، مسألة تسمية هذا العلم انقسم الباحثون إلى فريقين، الفريق الأول: يرى أن الاختلافات بين الاصطلاحين السابقين ليست واضحة، ويؤكد «دوفيرجيه» متزعم هذا الاتجاه، بأن الاختلاف بينهما ما هو إلا اختلاف فى طبيعة الصياغة، وليس فى المضمون. أما الفريق الثانى: فيرى أن الاصطلاحين غير متماثلين، ويؤكد «سارتورى» متزعم هذا الاتجاه أن مصطلح سوسولوجيا السياسة أكثر ملاءمة، لأن هذا يؤكد على ضرورة وجود إطار سوسولوجى للبحث والدراسة فى القضايا السياسية، لأجل ذلك فإن مصطلح علم الاجتماع السياسى، وحسب وجهة نظره، يعدّ غير واضح المحتوى وقريباً من الغموض ويوحى بشيء من التعقيد والتدخل.

كما أوضحت سابقاً أن كل التعريفات التى تناولت علم الاجتماع السياسى بالتوضيح قد أكدت على العلاقة والطبيعة التفاعلية بين السياسة والمجتمع. من هنا أجد نفسى أكثر ميلاً إلى الأخذ باصطلاح علم الاجتماع السياسى، لأن مضمونه يؤكد حقيقة التفاعل بين السياسة والمجتمع، هذه العلاقة التى تتصف بالتبادل والتأثير لكل منهما فى الآخر.

(1) غاستون بوتول، مرجع سبق ذكره، ص 14.

(2) محمد على محمد، أصول علم الاجتماع السياسى، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1994، ص 25.

لقد اعترف المهتمون بالدراسات السياسية بالأهمية الكبرى لعلم الاجتماع في تناوله لقضايا السياسة، وما للنظريات التي استمدت جذورها من مفكرين وفلاسفة اجتماعيين من أهمية، مثال ذلك: «ماركس، موسكا، فيبر، باريتو» وغيرهم كثير في تأثير نظرياتهم الفاعل في الدراسات السياسية. إلى جانب ذلك التدخل القائم إلى جانب التكامل والتعاون للعلوم الاجتماعية في دراسة الظواهر الاجتماعية، والذي بدوره أدى إلى ظهور علم الاجتماع السياسى، فـ«سارتورى» يؤكد على أن علم الاجتماع السياسى يدرس الروابط بين السياسة والمجتمع. . بين الأبنية الاجتماعية والأبنية السياسية. . بين السلوك الاجتماعى والسلوك السياسى، فهو قنطرة نظرية ومنهجية بين علم الاجتماع، وعلم السياسة(1).

ومن العلماء من حدد مجال الدراسة في علم الاجتماع السياسى بالنطاق العام والنطاق المحدد. . فبالنسبة للنطاق العام، نجد أن جملة هذه القضايا تنحصر فى دراسة العلاقة القائمة بين السياسة والمجتمع، كذلك دراسة وتحليل البناء الاجتماعى للدولة، ثم توزيع القوة وممارستها، وكذا تأثير المجتمع فى الدولة والعلاقة بينهما. أضف إلى ذلك الأساس الاجتماعى للقوة فى كل نظم المجتمع، والنظام الاجتماعى، والسلطة وقضية الحرية.

ويؤكد «ليست» أنه إذا كان استقرار المجتمع هو محور اهتمام علم الاجتماع، فإنه وفى منتصف الستينيات تناول قضايا أخرى، مثل: السلوك التصويتى، واتخاذ القرار والأيدولوجيا، والحركات السياسية، والجمعيات الطوعية، والبيروقراطية. أما فى نهاية الستينيات، فقد تناول قضايا ما قبل السياسة الحديثة وسياسة التحول ثم سياسة التحديث. وفى بداية السبعينيات، أضيف إليها، الرأى العام، والصفوات، والنزعة الشمولية فى الحكم، وموضوع العالم الثالث والتحديث، إلى جانب تغير النظم السياسية وتحولها.

فى نهاية السبعينيات ظهر الاهتمام بقضايا، مثل: الثورة والثورة المضادة والعلاقة بين متغيرات، مثل: السياسة والطبقة، وكذلك التى تجمع بين السياسة والنوع والعنصر، ومشكلة الأقليات والحركات السياسية إلى جانب بعض القضايا التقليدية.

(1) عبدالهادى الجوهري، أصول علم الاجتماع السياسى، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1986، ص20.

هنا نجد أنفسنا مضطرين إلى إيضاح جملة من القضايا التي على علم الاجتماع السياسي أن يتناولها في العصر الحديث. وهي قضايا فد أملتھا المتغيرات العالمية والثورة التقنية وانهيار وفشل الديمقراطية إذا جاز لنا تسميتها الشرقية والغربية في حل مشاكل الإنسان المعاصر. من هذه القضايا: السلطة الشعبية، المؤتمرات واللجان الشعبية، الأقليات، السود، المحرك الأساسي للتاريخ، وغيرها الكثير من القضايا التي تناولتها النظرية العالمية الثالثة، والتي علينا أن نطرحها للبحث والدراسة، لأنها المخرج الوحيد أمام البشرية للخروج من دائرة الفقر والتخلف والمعاناة والعسف الذي تعانيه في ظل الأنظمة التقليدية.

يتضح من هذا العرض لآراء بعض العلماء أن بعضهم يوسع من دائرة مجال دراسة هذا العلم، أي علم الاجتماع السياسي، ليحتوى على موضوعات قد تدخل في نطاق فروع أخرى من المعرفة الإنسانية، مثل: علم الاجتماع العام والسياسة، ويتعداها إلى الفلسفة والقانون. وبعض آخر على الرغم من قبوله بوجود قاعدة مشتركة بين هذه العلوم وعلم الاجتماع السياسي. . وعلى الرغم من هذا التدخل والتوسع نجد أن علم الاجتماع السياسي وحسب وجهة نظري، له موضوعات محددة مثل: الأصول الاجتماعية للعمليات السياسية، فمن الطبيعي أن يكون استقرار وبناء مؤسسات معلومة خاصة بالحكم والنظام السياسي، من صلب اهتمام علم الاجتماع السياسي، وأكد «ليست» كذلك أن علم الاجتماع السياسي هو ذلك العلم الذي يتناول بالدراسة الاتجاهات والآراء، أي السلوك الانتخابي في مختلف المجتمعات، القوة الاقتصادية وصنع القرار السياسي، وكذلك يتناول بالدراسة والتحليل معتقدات الحركات السياسية وجماعات المصلحة والضغط. إلى جانب دراسته للأحزاب السياسية والهيئات التطوعية والمنظمات الحكومية وغير الحكومية، وكذا الارتباطات النفسية للسلوك والفعل السياسي، أضف إلى ذلك مشكلتي الحكومة والبيروقراطية، إلى جانب الموضوعات المستحدثة والمتمثلة في المؤتمرات واللجان الشعبية.

ويؤكد «غاستون بوتول» فى كتابه علم الاجتماع السياسى(1)، أن علم الاجتماع السياسى يتناول بالدراسة والتحليل نشأة النظم وعاداتها وسيرها، وتمائل توافق الأجهزة السياسية فى مختلف أنواع الثقافات مروراً بكل الحضارات، ونشأة الرأى العام ومكوناته وتكوينه، وماهية السياقات، والمحددات الاجتماعية التى تشير إلى الاختلافات الاجتماعية فى كل أنواع الظروف المصاحبة، وفقاً لها واستناداً إليها. وكذلك سياق حاجات واختيارات المجتمعات على كل الأصعدة، والسياسية منها على وجه الخصوص. إلى جانب العلاقات القائمة بين البناءات المادية من جانب، والمعتقدات والبناءات الفكرية والطبقات والأنظمة من جانب آخر، إضافة إلى مختلف أشكال العمل السياسى، وأنواع الأحداث السياسية.

ذهب بعض المتناولين لمجال الدراسة فى علم الاجتماع السياسى، إلى تقسيم مجال واهتمامات علم الاجتماع السياسى(2). بالشكل التالى: فى بداية الستينيات تناول هذا العلم قضايا، مثل: الصراع، والنزعة التسلطية، وشروط النظام الديمقراطى، والتصويت فى الديمقراطيات الغربية المزيفة والسلوك السياسى فيها، والديمقراطية، والبناء السياسى والاجتماعى، والمشاركة السياسية، والتنشئة السياسية، والقوة والصفوة السياسية، والاختيار والانتقاء السياسى، والعقيدة السياسية، والثقافة والتنمية السياسية، وقضايا التخلف والتحديث، إلى جانب الديمقراطية الشعبية المباشرة والمؤتمرات واللجان الشعبية. هذه المسائل التى لها جذورها وأصولها الاجتماعية.

* * *

(1) غاستون بوتول، مرجع سبق ذكره، ص 10.

(2) عاطف أحمد فؤاد، مرجع سبق ذكره، ص 37، 36.

